الهبة الديموغرافية في البصرة ودورها في التنمية الاقتصادية للمدة من 2010–2020

The demographic gift in Basra and its role in economic development for the period 2010-2020

The demographic gift in Basra and its role in economic development for the period 2010-2020

«alhibat aldiymughrafiat fi albasrat wadawruha fi altanmiat aliaiqtisadiat lilmudat min 2010-2020»

[1] حسين قاسم محمد الياسري

قسم الدراسات الجغرافية، كلية ، مركز دراسات البصرة والخليج، جامعة البصرة، 61009، **العراق**.

Hussein Qasem MOHAMMED A-YASIRY

Department of Geographical Studies, College, Center for Basra and Gulf Studies, University of Basra, 61009, **IRAQ.**

dr.Hussein.alyasiry@gmail.com

https://orcid.org/0000-0002-00272-3849

تاريخ الاستلام:31/12/ 2021 تاريخ القبول:31 /12/ 2021 تاريخ النشر: 2021/12/31

لتوثيق هذا المقال: أسلوب إيزو 690–2010

محمد الياسري، حسين قاسم، ديسمبر2021. الهبة الديموغرافية في البصرة و دورها في اتنمية الاقتصادية للمدة من 2010–2020. *مجلة التراث*، المجلد 11، العدد 05، من ص258.، إلى ص 284.[*E-ISSN 2602-6813 ISSN: 0339-2253*].

TO CITE THIS ARTICLE: Style ISO 690-2010

MOHAMMED A-YASIRY, Hussein Qasem, December 2021. The demographic gift in Basra and its role in economic development for the period 2010-2020. *AL TURATH Journal*. volume 11, issue 05, P 258, P284. *[ISSN: 0339-2253 E-ISSN. 2602-6813]*.

تنبيه:

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة وتخضع كل منشورات للحماية القانونية المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.

Attention:

What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

Open Access Available On:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

OPEN ACCESS

creative commons

V .4 .0

*المؤلف المرسل: **حسين قاسم محمد الياسري** : البريدي الإلكتروني: dr.Hussein.alyasiry@gmail.com

ملخص:

تتناول الدراسة الهبة الديموغرافية في البصرة ودورها في التنمية الاقتصادية لأهمية المورد البشري المستدام لاسيما السكان في سن العمل أو ما يطلق عليه بالهبة الديموغرافية المحصورة بين السن (15–64 عاما) ، بهدف تسليط الضوء على هذه الفئة العمرية وما يمكن أن تقوم به في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، ويتناول البحث مفهوم الهبة الديموغرافية ومؤشراتها في محافظة البصرة ، واستثمارها في التنمية الاقتصادية ، والمحددات التي تواجه ذلك ، وقد توصل البحث إلى أن محافظة البصرة مقبلة على الهبة الديموغرافية خلال السنوات القادمة ويمكن استثمارها من خلال توفير التعليم الجيد والتدريب والتأهيل للفئات الشابة النشطة اقتصادياً ، وتمكين المرأة ، وتوسيع التعليم المهني ، وتوفير فرص العمل.

الكلمات المفتاحية : سكان ، الخصوبة ، الفئة ، الإعالة ، بطالة

تصنيفات JEL: P23 ; J13 ; E24

Abstract

The study deals with the demographic endowment in Basra and its role in economic development due to the importance of a sustainable human resource, especially the working-age population, or the so-called demographic endowment between the ages (15-64 years), with the aim of shedding light on this age group and what it can do in advancing the wheel. Economic development, and the research deals with the concept of the demographic endowment and its indicators in the province of Basra, and its investment in economic development, and the determinants that face it. Empowering women, expanding vocational education, and providing job opportunities.

Keywords: Population, Fertility, Category, Dependency, Unemployment

JEL Classification Codes : P23 ; J13 ; E24

Résumé

L'étude porte sur la dotation démographique à Bassora et son rôle dans le développement économique en raison de l'importance d'une ressource humaine durable, en particulier la population en âge de travailler, ou la soi-disant dotation démographique entre les âges (15-64 ans), avec le but de faire la lumière sur cette tranche d'âge et ce qu'elle peut faire pour faire avancer la roue. Le développement économique, et la recherche porte sur le concept de la dotation démographique et ses indicateurs dans la province de Bassora, et son investissement dans le développement économique, et les déterminants auxquels il est confronté. Autonomiser les femmes, élargir l'enseignement professionnel et offrir des opportunités d'emploi.

Mots clés : Population, Fécondité, Catégorie, Dépendance, Chômage

JEL Classification Codes : P23 ; J13 ; E24

مقدمة

اتجه الباحثون إلى الاهتمام بالقضايا السكانية والتنمية بفعل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبرز الاهتمام إلى التوجه في العقود الأخيرة لدراسة الدور الذي تؤديه الفئات العمرية للسكان من(15–65سنة) والتي يطلق عليها بالهبة الديموغرافية والتي تزيد نسبتها عن الفئات السكانية التي تقل عن (15سنة) وتزيد عن (65 سنة) الآمر الذي ينعكس على خفض نسبة الإعالة ، وزيادة في النمو الاقتصادي ، فضلاً عن تتبع مسار التغيرات التي تحصل للهبة الديموغرافية كماً ونوعاً ، ويمثل ذلك النمو والتغير من اهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة التي لا يمكن أن تتحققان إلا بوجود قوة العمل الفاعلة والمدربة التي يمكن استثمارها مع العناصر الأخرى من الأرض ، ورأس المال ، والموارد الاقتصادية ، التي يمكن من خلال تفاعلها أن تؤدي تنمية اقتصادية وبشرية محلية للعنصر البشري في محافظة البصرة ، التي ستنعكس على رفع مستوى النمو الاقتصادي الوطني.

تأتي أهمية البحث لما لقوة العمل البشرية في إيجاد تنمية اقتصادية تعتمد على الفئات العمرية النشطة التي يمكن توضيفها بشكل امثل من خلال التدريب والتنظيم....

يهدف البحث إلى بيان الهبة الديموغرافية التي تتمثل بالسكان ضمن الفئة العمرية (15–65 سنة) وإمكانية استثمارها في التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة ، والكشف عن المعوقات والحلول .

في سياق التطرق لموضوع البحث، سنعمد إلى طرح التساؤل الآتي : ""ماهي الهبة الديمغرافية وما حجمها وتباينها المكاني في محافظة البصرة ، وكيف تؤدي إلى تنمية اقتصادية وماهي المعوقات ، والحلول التي يمكن أن تواجهها ؟

تتمثل فرضية البحث في أن هناك قوة عمل يمكن استثمارها في تنمية اقتصادية في محافظة البصرة لما تمتلكه من موارد متنوعة ، تستوعب أعداد كبيرة من تلك القوة البشرية ، وهناك جملة من المعوقات يمكن تذليلها .

يتحدد البحث مكانياً بمدينة البصرة التي تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق التي تقع على دائرتي عرض(27.30–30.35ْ) شمالاً ، وقوسي طول(47.45–47.51ْ) شرقاً ، وفق الخريطة (1) .

خريطة(1)

موقع منطقة الدراسة من العراق

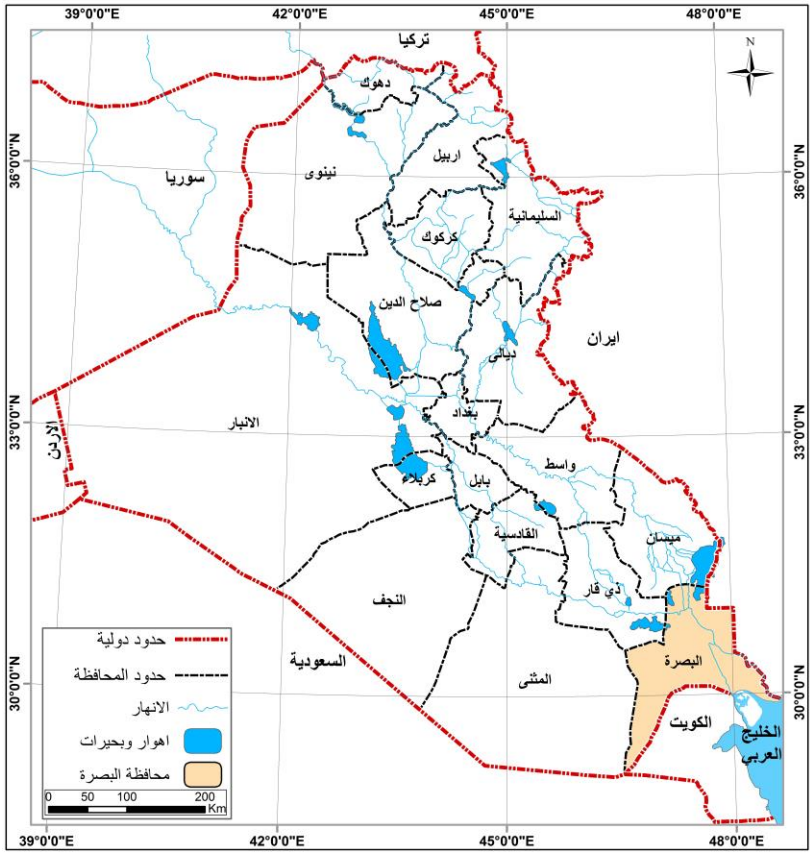

المصدر، اعتماداً على ، جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية 2020

تحدد مصطلحات الدراسة وتعريفاتها كما يلي:

-الهبة الديموغرافية : التحول الديموغرافي في السكان نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر أي أن معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا في الفئة (15 – 64 سنة) يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية الأخرى أو ما يسمى بالفئات المعالة وهم صغار السن أقل من(15 سنة) وكبار السن أكبر من (65 سنة)

-التنمية: تغيير اقتصادي ، واجتماعي مخطط ومقصود نحو الوصول إلى أفضل استثمار للموارد الطبيعية ، والبشرية المتاحة من أجل تحسين مستوى الحياة في المجتمع ، ومساعدتهم على المشاركة الإيجابية والفعالية في تنمية مجتمعهم(8) .

-التنمية الاقتصادية : هي أحد فروع علم الاقتصاد، تهدف دراسته إلى تعزيز النمو الاقتصادي للدولة من خلال خطط التطوير والتنمية بهدف تحسين الحالة الاقتصادية عن طريق تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة

تتمثل الدراسات السابقة فيما يلي:

- حسين احمد سعد الشديدي ، ةالتوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي الهبة الديموغرافية

-عقيل مكي كاظم ، الفئة الشبابية (الهبة الديموغرافية) في العراق للمدة من 2003-2017

فيما يتعلق بمنهجية الدراسة، فقد تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل البيانات الاحصائية التي تم الحصول عليها من الإحصاءات الرسمية العراقية.

للإجابة عن التساؤل المطروح في هذا البحث سنتناول أربعة مباحث تليها الاستنتاجات، و المقترحات كما يلي:

المبحث الاول: مفهوم الهبة الديموغرافية

المبحث الثاني : مؤشرات الهبة الديموغرافية في محافظة البصرة

المطلب الاول: حجم و نسبة الفئة العمرية 15–65 سنة

المطلب الثاني: المؤشرات الحياتية

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية

المبحث الثالث : مساهمة الهبة الديموغرافية في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة

المبحث الرابع: استثمار الهبة الديموغرافية في محافظة البصرة

المبحث الأول :مفهوم الهبة الديموغرافية

تعرف الهبة الديموغرافية بانها ((التحول الديموغرافي في السكان نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر أي أن معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا في الفئة (15 – 64 سنة) يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية الأخرى أو ما يسمى بالفئات المعالة وهم صغار السن أقل من(15 سنة) وكبار السن أكبر من (65 سنة)) كما أن هذا المفهوم يشير إلى الكيفية التي يمكن بوساطتها للمجتمعات النامية أن تجعل منها نقطة تحول إلى مرحلة جديدة تتسم بارتفاع وتيرة النمو عن طريق الانتفاع من النسب المرتفعة والمنتظرة من صغار السن في السنوات القادمة ، وهذا يتيح استثمار الفرصة لتحسين نوعية حياة المواطنين عن طريق زيادة معدلات التشغيل ، وخفض معدلات البطالة ، والتمتع بمستويات عالية من التنمية وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بأبعاده الصحية والتعليمية والبيئية ، فالهبة الديموغرافية هي في حقيقتها مجموعة من التغيرات الإيجابية في المجتمع التي تصاحب وتتبع التحولات الديموغرافية ومنها التحول إلى أسرة صغيرة الحجم ، فعندما يتجه حجم الأسرة نحو التناقص التدريجي، لاسيما عندما يصل مستوى الإنجاب إلى مستوى الإحلال ، يدخل المجتمع في مرحلة يبدأ خلالها معدل نمو السكان في سن العمل بتجاوز معدل النمو للفئات المعالة، ولذا لا تتحقق مثل هذه الفرصة إلا إذا تواصل واستدام الانخفاض في معدلات الإنجاب ، كما أن الفرصة الديموغرافية لا تؤتي ثمارها بنفسها ، بل تحتاج إلى استجابات نحوها في سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، وطبقا لتعريف الأمم المتحدة للهبة الديموغرافية أن لا تقل نسبة السكان الذين أعمارهم أقل من(15 سنة) عن (30%) ، وكبار السن عن (65 سنة) فاكثر عن (15%) ، وبالتالي تصل نسبة السكان في سن العمل من(65-70%) من إجمالي السكان[1] ، وقد تقسم الهبة الديموغرافية على فئة البالغين الشباب (15– 34 سنة) والبالغين الكبار(35– 64 سنة) ، إذ أن فئة الشباب تناظر الطلبة في المرحلة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة من التعليم الثانوي والتعليم الجامعي , وهي الفئة الهادفة ضمن فئة متوسطي السن[2] .

ويطلق مصطلح النافذة الديموغرافية على الهبة الديموغرافية أما العائد الديموغرافي هو البعد الاقتصادي للنافذة الديموغرافية ، ويتحقق العائد في الدولة من خلال زيادة الادخار الذي يحفز النمو الاقتصادي ، وزيادة العرض من القوى العاملة ، وتنمية رأس المال البشري من خلال تخصيص موارد أكبر لكل طفل، مما ينعكس على تحسن التعليم والصحة فضلاً عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض نسب الإعالة[3] . ومصطلح النافذة الديموغرافية يطلق على الفترة الزمنية في التطور الديموغرافي للأمة عندما تكون نسبة السكان من فئة عمر العمل بارزة بشكل كبير وبحدث هذا عندما تصل هذه النسبة المئوية للأشخاص القادرين على العمل إلى ذروتها وعادة ما تستمر النافذة الديموغرافية لمدة (30-40سنة) حسب الدولة ، كما يقصد بها الوصول إلى مستوى منخفض لمعدل الخصوبة ومعدل نمو سكاني متباطئ ، وهذا يزيد نسبة السكان في سن العمل[4] ، وهذا يعني أن النافذة الديموغرافية ترتبط بالفترة الزمنية التي تصل بها الهيبة الديموغرافية إلى ذروتها ، وتتيح إلى رفع مستويات التشغيل والمستوى المعاشي ، وخفض نسبة البطالة ، وحتى تكون فاعلة يجب أن تواكب الفئات العمرية الشابة التطورات العلمية في التعليم والتدريب والتأهيل المستمر للقوى البشرية لتنمية قدراتها في العمل والإدارة .

ويرى أصحاب نظرية الانتقال الديموغرافي أنه إذا كان لارتفاع معدلات الوفيات تداعيات سلبية متعددة على التنمية الاقتصادية ، إذ يؤدي إلى فقدان واضح للموارد البشرية ، فإن مزايا انخفاض معدلات الخصوبة أقل وضوحًا ، وتشير البحوث إلى أن انخفاض الخصوبة قد يزيد من قدرة الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ، ويساعد على الهروب من الفقر ؛ فقد توصل في الخمسينيات كلٌّ من أنسلي كول وإدغار م. هوفر إلى أن عدد الأطفال انخفض على مدى العقدين التاليين لانخفاض معدلات الخصوبة ، مع عدم حدوث انخفاض في عدد العاملين ، وهو ما سمح باستثمار الموارد التي حققتها دول جنوب شرق آسيا في ما يسمى المعجزة الاقتصادية ، والتغير في التركيبة العمرية للسكان يوفر ربما فرصة سانحة لزيادة المدخرات والاستثمارات، وذلك نتيجة تراجع معدلات الإعالة بشكل موازٍ لانخفاض معدلات الخصوبة ، وقد تكون هذه الفرصة سلبية بالنسبة إلى التنمية إن لم يستطع متخذو القرار التخطيط لها بشكل مبكر، وتوفير الظروف الملائمة للتعامل مع هذه الفرصة، إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة العاطلين من العمل ، وإلى تفاقم الطلب على الهجرة الخارجية ، لذلك وصفت المنظمات الدولية العاملة في مجال السكان أن التغير الديموغرافي الراهن في المنطقة العربية يمثّل فرصة ونافذة نحو التنمية، وهو ما يفرض أعباء متجددة من أجل توفير فرص العمل ، لاسيما مع استمرار معدلات النمو السكاني، وزيادة نسبة تمثيل الشباب في البناء العمري للسكان ، ويمثّل ذلك هبة ديموغرافية يمكن أن تساهم في الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي ، ولكنها المجتمعات النامية تواجه مشكلة في تحقيق ذلك بسبب العجز عن توفير فرص العمل[5] ، وتعد التغيرات الديموغرافية شرطاً مهماً من شروط التحول الديموغرافي للوصول إلى الهبة الديموغرافية ، وذلك بانخفاض معدل الإنجاب الكلي إلى (2.1 مولود/امرأة) للوصول إلى مستوى الإحلال ونتيجة لذلك ينخفض معدل النمو السكاني إلى ما دون (1.5%) ، ويتزامن ذلك مع نمو بطيء لفئة كبار السن لتصل إلى(5%) من السكان وانخفاض نسبة السكان المعالين صغار السن ، وارتفاع نسبة السكان في سن العمل[6] .

ومرحلة الوصول إلى الهبة الديموغرافية تدوم مدة معينة تم تحديدها بجيل ، بعدها يختل التوازن بين فئات السكان النشطين وبين السكان المعالين حينما تبدأ معدلات الإعالة بالارتفاع مرة أخرى ، وتنتقل الفئات العمرية النشطة إلى فئة المسنين دون أن يحل محلها عدد مساوٍ مما يؤدي إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الكهلة من ضغوط على الضمان الصحي ، وانكماش السكان في سن العمل ، ويحقق استمرار انخفاض معدل الخصوبة من تغيير في التركيب العمري للسكان ، فتنفتح فرص الادخار والاستثمار ، التي تحفزها زيادة الطلب المرتبط بتحسين نوعية حياة الأسرة وليس حجمها ، وهي فرصة تنموية تظهر في الدول التي تتميز باتساع قاعدة هرمها السكاني ، وتفتح الباب أمام عملية التحول الديموغرافي ، لذلك هي فرصة تتيحها عملية التغيير النوعي في التركيب العمري للسكان. وبالتالي يمكنها أن تكون نعمة إذا ما تم الاستعداد لها من خلال بناء قدراتها البشرية واستثمارها في عملية التنمية كما ويمكنها في حال هدر ما تختزنه من طاقات كامنة وضعف بناء قدراتها وتكاملها مع سوق العمل أن تكون نقمة[7] ، فمحافظة البصرة أمام هبة ديمغرافية تعني زيادة الشباب في سن العمل ، الأمر الذي يفرض أولوية الاستفادة منها من خلال صياغة استراتيجية تنموية لإعداد رأس المال البشري ، وتوسيع مشاركة الشباب في العمل وتمكين المرأة ، وزيادة معدلات الإنتاج ، وبخلاف ذلك فإن اقتناص هذه الهبة والاستفادة منها يمكن ان يُهدر ولا يحقق شيئاً .

المبحث الثاني: مؤشرات الهبة الديموغرافية في محافظة البصرة

المطلب الاول : حجم ونسبة الفئة العمرية 15–65 سنة

يظهر جدول(1) ، وشكل(1) أن حجم الفئة العمرية(15–64 سنة) في محافظة البصرة يتجاوز (50%) للسنوات 2010–2020، أما الفئات العمرية (0–14) فهي تتجاوز (30%) للسنوات 2010–2014 ، في حين ارتفعت إلى أكثر من (40%) للمدة 2015–2020 ، في حين تنخفض نسبة الفئات العمرية (65 فأكثر) لا تتجاوز (3%) ، وهذا يعني أن محافظة البصرة مقبلة على تغيير في حجم الفئة العمرية في سن العمل في السنوات القادمة أي أن المحافظة ستدخل النافذة الديموغرافية ، وتحقيق الهبة الديموغرافية التي ينبغي استثمارها في التنمية الاقتصادية ، لكن معدل الفئات العمرية في سن العمل في المحافظة أدنى من معدله في العراق الذي سجل نسبة (56%) لهذه الفئة للمدة 2016–2020 ، ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لخفض نسبة الوفيات لدى الأطفال الرضع وتقليل الوفيات في سن الطفولة لكي يدخل ممن هم في سن أقل من (15سنة) في سن العمل بالمستقبل المنظور الذي قد يمتد حتى (30 سنة) .

ومن جدول (2) ، وشكل (2) يتبين أن محافظة البصرة تأتي بالمرتبة (16) ما يعني أن الهبة الديموغرافية واالتحول الديموغرافي سيأخذ سنوات أطول مما عليه في المحافظات الأخرى عدا نينوى وميسان ما يستوجب الاستعداد لاستغلال تلك الهبة الديموغرافية في المستقبل على المدى البعيد ، وهذا يعكس أن تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى القريب سوف تحتاج إلى قوة عمل من خارج المحافظة لإدارة المشاريع الاقتصادية لاسيما النفط والموانئ .

جدول(1)

التركيب العمري في محافظة البصرة ، والفئة العمرية(15–64سنة) في العراق للمدة 2010–2020

السنة	محافظة البصرة								العراق		
	أقل من 15 سنة		15–64(الهبة)		65 فأكثر		مجموع السكان		(15–65)(الهبة)		مجموع السكان
	المجموع	%	البصرة	%	المجموع	%			المجموع	%	
2010	981443	39.8	1413860	57.3	73025	3	2468328		17539041	54	32489972
2011	990336	39.1	1479173	58.4	63321	2.5	2532831		17472884	52.4	33330512
2012	1015945	39	1508769	58	64262	2.4	2601790		19579918	57.2	34207248
2013	1047590	39.2	1566041	58.6	58794	2.2	2672425		19302674	55	35095772
2014	1073200	39.1	1591959	58	79599	2.9	2744758		10296879	58.5	36004552
2015	1162997	43.3	1445313	53.8	78056	2.9	2686366		15284105	43.4	35212600
2016	1194586	43.3	1484577	53.8	80176	2.9	2759339		77117744	56.6	36169123
2017	1226637	43.3	1524408	53.8	82330	2.9	2833375		20967873	56.5	37139519
2018	1259157	43.3	1564823	53.8	84511	2.9	2908491		21523759	56.5	38124182
2019	1292313	43.3	1606023	53.8	86737	2.9	2985073		22090954	56.5	39127889
2020	1326078	43.3	1647979	53.8	89002	2.9	3063059		22668103	56.5	40150174

المصدر : اعتماداً على ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إسقاطات السكان حسب المحافظة والعمر2010-2020

شكل (1)

نسبة الفئات العمرية (15–64سنة) في محافظة البصرة مقارنة بالعراق 2020

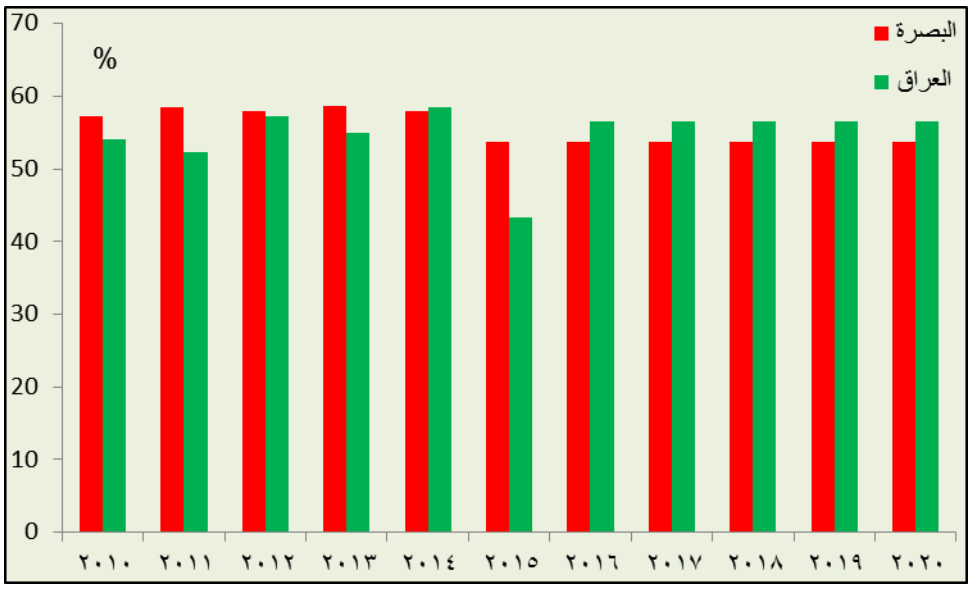

المصدر :جدول (1)

جدول(2)

الفئة العمرية(15–64سنة) في محافظة البصرة مقارنة بالمحافظات الأخرى عام 2020

المحافظة	15–65 سنة	%	الرتبة	مجموع السكان
البصرة	1647979	53.8	16	3063059
بغداد	5095886	59.4	2	8558625
نينوى	2091619	53.2	17	3928215
ذي قار	1191676	54	14	2206514
الانبار	1036111	55.3	10	1865818
ديالى	985032	57.1	5	1724238
القادسية	735387	54.1	13	1359642
بابل	1206125	55.4	8	2174783
واسط	798357	55	11	1452007
ميسان	617431	52.7	18	1171802
كركوك	969875	57.6	4	1682809
صلاح الدين	920673	54.8	12	1680015
المثنى	462197	53.9	15	857652
كربلاء	724618	56.4	6	1283484
النجف	858129	55.4	9	1549788
دهوك	765639	56.2	7	1361211
السليمانية	1417546	62.2	1	2277171
أربيل	1143823	58.5	3	1953341

اعتماداً على ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إسقاطات السكان حسب المحافظة والعمر2010–2020

شكل(2)

الفئة العمرية(15–64سنة) في محافظة البصرة مقارنة بالمحافظات الأخرى عام 2020

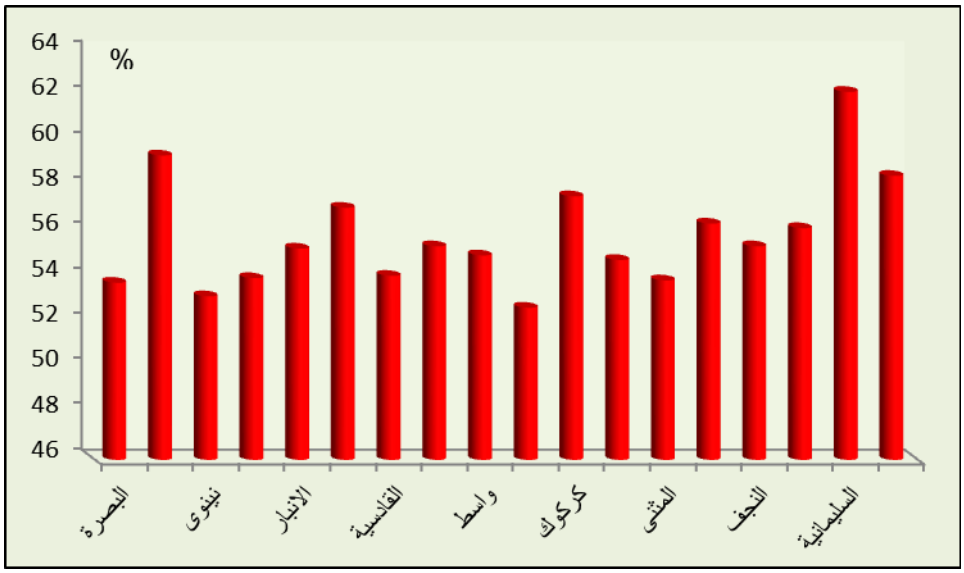

المصدر : جدول (1)

المطلب الثاني : المؤشرات الحياتية

يظهر جدول(3) أن معدل المواليد في البصرة يتجاوز معدله (30 بالألف) عام 2020 ما يعني ارتفاع نسبة الفئات العمرية التي تقل عن (15 سنة) مما تشكل رصيد سكاني في المستقبل عندما تنتقل الى الفئات العاملة بعد مضي فترة من الزمن ، يقابلها انخفاض في معدل الوفيات إلى اقل من (6 بالألف) ، إلا أنه وخلال عشر سنوات بداتا عداد المواليد بالانخفاض مع ارتفاع معدل الوفيات بشكل عام ووفيات الأطفال الرضع إلى أكثر من (25 بالألف) عام 2020 وهذا من شانه أن يؤخر الدخول إلى الهبة الديموغرافية إلى سنوات طويلة الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من الرعاية الصحية ، لاسيما لدى الأمهات والأطفال حديثي الولادة ، ويشير الجدول الى انخفاض نسبة الخصوبة عند المرأة في سن الإنجاب إلى (3.9%) عام 2020 ، مع توقع لأمد الحياة إلى أكثر من (70سنة) سيؤدي إلى انخفاض في نسبة الفئة (15–64 سنة) مقابل ارتفاع في نسبة صغار السن(0–14سنة) ، وكبار السن أكثر من(65 سنة) ما ينعكس على ارتفاع معدل الإعالة وتأخر في التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث :المؤشرات الاقتصادية

يظهر جدول (4) أن هناك ارتفاع في معدل البطالة في محافظة البصرة بالرغم من الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها من توفر موارد النفط ، والزراعة ، وإمكانية قيام المشاريع الصناعية فضلاً عن نشاط الموانئ ، والمنافذ الحدودية التي يمكن أن تستوعب أعداد كبيرة من الفئات النشطة اقتصاديا لتحقيق التنمية الاقتصادية في المدى القريب ، فقد بلغت (10.3%) عام 2010 ثم بدأت بالارتفاع الى (14.9%) عام 2013 ، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي بسبب التوسع في تشغيل الأيدي العاملة نتيجة زيادة الاستكشافات النفطية ، وتوسع عمل الموانيء والمنافذ الحدودية بعد الاستقرار الأمني الذي تحقق في المحافظة بالسنوات

الأخيرة، فضلاً عن تشغيل عدد كبير من العاطلين عن العمل من قبل ديوان محافظة البصرة ، كما أن معدل النشاط الاقتصادي ارتفع من (43%)

جدول(3)

بعض المؤشرات الحياتية في محافظة البصرة للمدة 2010–2020

السنوات	الولادات	الوفيات	وفيات الأطفال الرضع	الخصوبة	توقع الحياة
2010	36.2	5.8	22.4	4.1	69
2012	36	5.8	22.2	4.1	69
2013	36.1	5.9	21.8	5	39
2014	35.4	5.7	22.1	4	69
2015	35.7	5.2	22	4.1	73
2016	32.1	4	21.7	4	73
2017	32.4	4	21.9	4	73
2018	33	5.2	22.9	4.2	73
2019	31.8	5.4	24	3.9	72
2020	30.9	5.3	25.8	3.9	72

المصدر، اعتماداً على، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الجداول 10/10و12/2

2- جمهورية العراق ، وزارة الصحة، دائرة الصحة في محافظة البصرة ، قسم التخطيط والموارد البشرية ، شعبة الأحصاء الحياتي ، أحصاءات الولادات والوفيات 2010-2020

3- جمهورية العراق ، وزارة الصحة والبيئة ، التقرير الإحصائي السنوي 2010-2020 .

4- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014 ، جدول10، ص126

5- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، أهداف التنمية المستدامة ، 2019 ، جدول8 ص15

عام 2010 إلى(44.1%) عام 2020 ، في حين أن معدلات الإعالة التي تقيس مجموع السكان من فئة صغار السن وكبار السن الى مجموع الفئات الشابة النشطة اقتصاديا في (100) نجد أن هناك ارتفاع في ذلك المعدل ، فقد بلغت (74.6%) عام 2010 ارتفعت إلى(85.9%)

عام 2020 ما يعني أن المحافظة لاتتمتع بهبة ديموغرافية في الوقت الحاضر نتيجة ارتفاع أعداد المعالين(0–14+65 فاكثر) مقارنة بأعداد الفئة المعيلة(15–64سنة) بما لا يحقق تنمية اقتصادية في المدى القريب .

المبحث الثالث : مساهمة الهبة الديموغرافية في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة

التنمية هي(تغيير اقتصادي ، واجتماعي مخطط ومقصود نحو الوصول إلى أفضل استثمار للموارد الطبيعية ، والبشرية المتاحة من أجل تحسين مستوى الحياة في المجتمع ، ومساعدتهم على المشاركة الإيجابية والفعالية في تنمية مجتمعهم[8] ، والتنمية الاقتصادية هي أحد فروع علم الاقتصاد، تهدف دراسته إلى تعزيز النمو الاقتصادي للدولة من خلال خطط التطوير والتنمية بهدف تحسين الحالة الاقتصادية عن طريق تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، وهي هي مجموعة من الإجراءات التي تتبعها الدولة وصناع القرارات والسياسات من أجل تعزيز المستوى الاقتصادي داخل ، وتحسين المعيشة والصحة والتعليم وحال المواطنين والاستفادة من التكنولوجيا والأجهزة الإلكترونية المتطورة من خلال الاستثمار في الإمكانات والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة. وبتعبير آخر تشمل التنمية الاقتصادية كل شيء عن تحسين مستويات المعيشة، من رفع مستويات التعليم، ومحو الأمية، ودخل العمال، والصحة العامة[9] .

وتعرف التنمية الاقتصادية بانها(العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج

جدول(4)

بعض المؤشرات الاقتصادية في محافظة البصرة للمدة 2010–2020

السنوات	معدل البطالة	معدل النشاط الاقتصادي	معدل الإعالة
2010	10.3	43	74.6
2011	14.7	43.22	71.2
2012	14.9	42.1	71.6
2013	12.2	39.30	70.6
2014	12.2	39.1	72.4
2015	12.4	41.1	85.9
2016	12.4	43.8	85.9
2017	11.9	40.2	85.9
2018	10.1	41.8	85.9
2019	8.2	40.2	85.9
2020	7.1	44.1	85.9

المصدر ، اعتماداً على ، جدول 1 ، 2– جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2018–2019 ، جدول10/2ص76–77

3– جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014 ، جدول10، ص126

4–سجى حمزة كامل كيطان ، الأبعاد الجغرافية السياسية لظاهرة البطالة وتأثيرها على الأمن الوطني في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، 2021 ، جدول13 ، ص107

خلال تلك الفترة[10] ، عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب)[11] .أما التنمية المستدامة فهي التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي ، ودون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها ، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام ، والأشراف البيئي ، والمسؤولية الاجتماعية ، وتحقيق التحول السريع في القاعدة التكنلوجية للقاعدة الصناعية ، والإشارة إلى التكنلوجيا الجديدة تكون أنظف واكفأ ، وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية حتى يتسنى الحد من التلوث ، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ ، واستيعاب النمو في عدد السكان ، والنشاط الاقتصادي[12] .

وتعرف التنمية الاقتصادية بانها (الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة) كذلك، يمكن أن تشير إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد ، ويمكن أن تشمل رأس المال البشري ، والبنية التحتية الأساسية ، والتنافس الإقليمي ، والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية ، والصحة ، والأمن ، والقراءة والكتابة، وغيرها ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي ، فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي[13] ، وتتطلب تلك التنمية تكوين رأس المال ، والموارد الطبيعية ، والتجارة الخارجية ، والنظام الاقتصادي ، والموارد البشرية ، والرغبة في التطور ، ويُعد الاستثمار أساس التنمية الاقتصادية الذي يهدف لتلبية احتياجات المجتمع، ويرتكز على ثلاثة مبادئ هي الصادرات والإنتاجية والاستدامة والتي تُشكل الدعم الأساسي للتنمية الاقتصادية، حيث تحتاج التنمية الاقتصادية إلى اتباع الاستراتيجية المناسبة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتهدف التنمية الاقتصادية لتحسين مُستوى رفاهية الاقتصاد، على سبيل المثال: يُمكن للتنمية الاقتصادية توفير نطاق واسع من الخدمات الاجتماعية التي تزيد من مستوى رفاهية الأفراد، إذ تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة الدخل، بالإضافة لمساهمته في انخفاض مستوى الفقر وارتفاع مُتوسط العُمر المتوقع وتوفير المرافق الأساسية، وغيرها من المؤشرات التي تُؤكد على تحقق التنمية الاقتصادية، ساهم التنمية الاقتصادي في نُمو اقتصاد الدُول وتحسين نوعية الحياة وخلق فُرص عمل عالية الأجر، حيث إن توفير فُرص العمل يُعد أحد العناصر المهمة في تحقيق الهدف من التنمية الاقتصادية[14] ، وللتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد وكما يأتي[15] :

1- زيادة الدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي , أي ذلك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة و ليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي دولة إنما تحكمها عوامل معينة , كمعدل الزيادة في السكان و إمكانيات الدولة المادية و الفنية مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي , فكلما توفرت أموال أكثر و كفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي و بالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا و عموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا .

2- توفير فرص عمل للمواطنين , وتوفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.

3- رفع مستوى المعيشة ، ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان , و بالدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في

الدخل القومي , فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلاً .

4- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فزوقا كبيرة في توزيع المد خول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي , و هذا التفاوت من توزيع الثروات و الدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع .

5- تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات .

6- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزّزة لدور الصّناعة, والزراعة, والتّجارة المحليّة, حسب ما، يطلبه الواقع الاقتصاديّ من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافّةً.

7-الاستفادة من التّكنولوجيا, والأجهزة الإلكترونيّة المتطوّرة؛ فهي تقدِّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصاديّة, عن طريق الاستثمار في الإمكانات, والطاقات العلميّة والمعرفيّة المتنوّعة, ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات, ومن أهمّها: الأبحاث, والتّعليم .

وتسعى التّنمية الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف, وهي كما يأتي[16]:

1- زيادة الدّخل القوميّ: هذا هو الهدف الرئيسيّ والأوّل من الأهداف الخاصة بالتّنمية الاقتصاديّة, إذ تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد ، وتعزّز التركيبة الهيكليّة للتجارة والصّناعة, ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحليّ ،

2-استثمار الموارد الطبيعيّة: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أرض الدّولة عن طريق دعم البنية التحتيّة العامة, وتوفير الوسائل المناسبة التي تُقَدِّمُ الدّعم للإنتاج, والخدمات العامّة.

3-دعم رؤوس الأموال: يهتمّ هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامّة, التي تعاني ضعفاًوعج ا زً؛ بسبب قلة الادّخار المرتبط بالاحتياطات الماليّة في البنك المركزيّ, والبنوك التجاريّة المشتملة علىالمال بصفته العاديّة, أو الأوراق الماليّة المتنوّعة, مثل: السّندات.

4-الاهتمام بالتبادل التجاريّ: هذا الهدف خاصّ بتنمية التجارة, ويهتمّ بمتابعة الصّادرات, والواردات التجاريّة المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النّامية, والدول الأخرى؛ وخصوصاً تلك التي تشتري الصّادرات بأسعار مقبولة, تساعد على توفير الدّعم للحاجات الأساسيّة للسكان .

5- معالجة الفساد الإداريّ: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعاتٍ, تحدّ من انتشار الفساد الإداريّ الذي يؤثّر على استق ا رر القطاع الاقتصاديّ, ويستغلّ موارده, وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحليّ وتعزيز نموّه وازدهاره في المجالات كافّةً.

6- إدارة الدّيون الخارجيّة: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ الماليّة المدينة على حكومات الدول النامية, والحرص على إيجاد الوسائل والطّرق المناسبة لسداد هذه الديون, ممّا يساهم في تعزيز النموّ الاقتصاديّ, وزيادة النّفقات الخاصّة بالإنتاج.

إن ممارسة تنمية اقتصادية محلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محلية، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان لك المنطقة. إن العصيب هو أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة. ويعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح على كونها قادرة على التكييف مع البيئة المتغيرة بسرعة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها[17] ، ولكي تحقق التنمية الاقتصادية فلابد من تنمية بشرية فهي لا تتحقق بالعناصر المادية للإنتاج كالموارد الطبيعية ورأس المال بل لابد من تفاعل العنصر البشري معها ، ولن يكون ذلك إلا وفق منظومة تحق فيها ما يأتي[18]:

1-زيادة في إنتاجية الأرض وتوسيع قاعدة العمل وزيادة رؤوس الأموال مما يخلق حالة من النمو الرأسمالي .

2-التنقيب عن الموارد الطبيعية المطمورة وتحسين المستغل منها .

3-العمل على تنظيم النسل وتجنب حالة الانفجار السكاني مما يعمل على الحد من البطالة .

4-توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي والاعتماد على الذات .

5-تخفيض المديونيات الداخلية والخارجية والخروج من التبعية الاقتصادية والمالية للدول الكبرى .

6-تحسين المستوى الغذائي ورفع المستوى التعليمي وزيادة المخصصات المالية للبحث العلمي والتطوير .

أن التغيرات في الهيكل العمري للسكان في دولة ما لا تؤدي الى تحقيق العائد الديموغرافي فلابد من تهيئة سياسات مؤاتيه تؤدي إلى هذا الغرض ، ويعتمد مدى تحقيق العائد على إنتاجية الشباب التي ترتبط بعوامل عدة مثل التعليم ، وقرارات الإنجاب ، وحجم الأسرة [19] ، والدخول لمرحلة الهبة الديموغرافية لا يعني تحقيق الهدف المنشود المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية ما لم يرافقها جيل واعٍ ومثقف وقادر على العمل وتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه كقائد لعملية التنمية ومعيل للفئات التي تحتاج للإعالة من غير القادرة على العمل، وهذا بالتأكيد يتطلب توظيف وسياسات استثمارية وخطط فاعلة باتجاه الاستفادة من هذه الفئة أقصى استفادة ممكنة فضلا عن شرط أساس يتمثل في التعليم ، فستكون لها مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية ، والتغيرات التي شهدتها الهيكلي العمرية خلقت فرصة غير مسبوقة ومواتية للنمو الاقتصادي ، وفي ظل الضعف في الإنتاج وتوقف العديد من المؤسسات الإنتاجية والقصور في توفير فرص العمل يمثل تحديا أمام جهود التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة .

قد تستمر الهبة الديموغرافية فترة محدودة أو جيلً من السكان ، ومن ثم إذا لم يُحسَن استغلالها، سوف تتحول إلى عبء اقتصادي على كاهل الدولة ، إذ تتزايد المطالبة بإتاحة فرص العمل وتصاعد معدلات البطالة لاسيما عندما تبدأ سن السكان وحجم الإعالة الارتفاع ، ويمكن استثمار الهبة الديموغرافية من خلال التعليم والتدريب ، وتعزيز الفوائد ، بما يؤدي إلى تحسّن في نوعية الإنتاج ومستواه ، غير أن نجاح عملية الاستثمار في رأس المال البشري يعتمد على محددات أربعة هي : البُعد الكمي (التوسع في الإنفاق على تكوين البنية الأساسية للموارد البشرية) ، والبُعد النوعي (التعليم التقني والتدريب المهني) ، والبُعد الكيفي (اعتبارات الجودة) ، والبُعد المكاني(نشر الخدمة وتعميمها على الجميع في مختلف المناطق). ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية هو تدنّ مستويي التعليم والتدريب، وهو ما يُنتج خريجين غير مؤهلين للعمل في ظل سوق تنافسية وغير متناغمة مع سياسات التعليم ، ويساهم في صناعة العاطلين بدلً من صناعة الموهوبين، الأمر الذي يؤدي إلى هدر رأس المال المادي والبشري على السواء[20] .

وقد يكون النمو السكاني محفزاً لمعدل النمو الاقتصادي والاجتماعي عندما يترافق مع تغيرات في التركيب النوعي للسكان باتجاه زيادة الأهمية النسبية للفئات القادرة على العمل ، أو أن لا تقل نسبة السكان النشطين اقتصاديا عن النصف ، وتعد التغيرات التي تحدث في التكوين العمري للسكان من أهم التطورات السكانية التي تصاحب مراحل التحول الديمغرافي ، ويحدث التغيير في التركيب العمري للسكان نتيجة التحول الديمغرافي في الخصوبة والوفيات ، وكذلك نتيجة لانتقائية الهجرة للفئات العمرية (20 –40 سنة) ، ويرتبط التحول في التركيب العمري للسكان بظهور بروز للفئات العمرية (15 – 29 سنة) في الهرم السكاني ، وذلك جراء انخفاض الخصوبة ، وتعرف هذه بالعائد الديمغرافي وأحيانا بالنافذة الديموغرافية وتحدث عندما تنخفض الخصوبة إلى معدل الإحلال تقريباً ، وتمثل هذه الظاهرة سانحة للاستفادة من توجيه الموارد لبناء قدرات الشباب واستغلال إمكاناتهم في التنمية ، وغالبا ما ترتبط الزيادة السريعة في عدد السكان في سن العمل بزيادة الطاقة الإنتاجية التي يمكن أن تدفع الناتج المحلى الإجمالي ، والنمو الاقتصادي بافتراض وضع وتنفيذ السياسات الصحيحة في مجال التنمية الاجتماعية ، ما يتطلب من الدولة والمجتمع توفير برامج ومشروعات معينة وتزويد الشباب بالمهارات الحياتية المطلوبة وهو ما يستدعي الاهتمام ببناء قدراتهم وتمكينهم من الإسهام في عملية التنمية[21] .

وهناك خيارين للتعامل مع الهبة الديموغرافية الأول : التعامل السلبي مع هذه الهبة والاستمرار في هدرها ، والخيار الثاني: التعامل الإيجابي من خلال الاستثمار أكبر في هذه الفئة تعليماً وتدريباً وصحة ، وقد أثبتت التجربة الع راقية هو اعتماد الخيار الأول ، لذا فان اعتماد سياسة سكانية مناسبة تستهدف تفعيل دور الشباب يمكن أن تعزز هذا التوجه، وتعزيز العوائد الديمغرافية من خلال سياسات وبرامج تستهدف زيادة عدد الشباب المنتجين اقتصاديا، ولاتقتصر الهبة الديموغرافية على دور السكان في قوة العمل ذلك إنها تنطوي على آليات داعمة للنمو الاقتصادي تتأتى أساساً من انخفاض أعداد المعالين في المجتمع وأثره على ارتفاع الدخول وانخفاض الاحتياجات الاستهلاكية التعليم والصحة) ، وهو ما يعمل على رفع الميل للادخار ، إذ يميل الأفراد في الفئة العمرية (40 – 65 سنة) إلى ادخار نسبة أكبر من دخولهم استعدادا لمرحلة التقاعد، الأمر الذي يساهم برفد الاقتصاد بالمدخرات ، ويعزز قدرته على تمويل مزيد من الاستثمارات ، إن انفتاح النافذة الديمغرافية لا يمكن أن يحدث التأثير الإيجابي في التنمية ما لم تتبع سياسة مؤسسية تحقق التكامل بين جانب العرض الذي يتمثل بانفتاح النافذة وبين جانب الطلب الذي يفترض أن تمثله حيوية الأسواق ، والتوزيع المنصف للفرص وبناء القدرات البشرية ، ويمكن أن تؤتي ثمارها مع وصولهم إلى

سن العمل ، وعندما تنكمش نسبة السكان ممن هم خارج قوة العمل مقارنة بالسكان داخل قوة العمل فانه يصبح بالإمكان زيادة الإنتاجية ، وزيادة حجم الدخل وهذا ما تطلق عليه الأدبيات الديمغرافية بالهبة الديمغرافية التي ستتبع انخفاض معدلات الخصوبة بعد مضي (15 – 25 عاماً) ، وتعود أعمار السكان للارتفاع ويرتفع معدل الإعالة ، لذا يشير بعض الخبراء إلى إن المدة الزمنية التي تمتد ما بين (30 – 40 عاماً) التي تتميز بارتفاع نسبة السكان في سن العمل على إنها فرصة ديمغرافية للنمو الاقتصادي ، وان كانت مشروطة باستجابة السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة ، وتشير التوقعات إلى احتمالات انتهائها حوالي عام 2050 ، وفقا لافتراضات السيناريو المتوسط للنمو السكاني ، على أنها يمكن أن تتأخر إلى أبعد من هذا التاريخ طبقا لسيناريو النمو السكاني المرتفع ، وتنقضي بحدود عام 2040 طبقا للسيناريو المنخفض ، إذ تبدأ معدلات الإعالة بالارتفاع مرة أخرى حين تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوة البشرية بعد أن يصبحوا خارج قوة العمل دون أن يحل محلهم عدد مساو مما يؤدي إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الكهلة من ضغوط أنظمة الضمان الصحي ، والخدمات الصحية ، وانكماش نسبة السكان في سن العمل ، ولهذا تبرز أهمية معرفة توقيت انفتاح هذه النافذة والتعامل الإيجابي معها من خلال سياسات سكانية تنموية تدخليه في ضوء رؤية مستقبلية لآفاق العلاقة التكاملية بين السكان والتنمية[22] .

المبحث الرابع: استثمار الهبة الديموغرافية في محافظة البصرة

إن كون محافظة البصرة أمام هبة ديمغرافية يعني زيادة الشباب في سن العمل ، الأمر الذي يفرض أولوية الاستفادة منها من خلال صياغة استراتيجية تنموية محلية لإعداد رأس المال البشري معرفيا ومعلوماتياً ومهارياً وتوسيع مشاركة الشباب في العمل، وزيادة معدلات الإنتاجية، وتحقيق خفض حقيقي في معدلات الإعالة الاقتصادية، وبخلافه فان اقتناص هذه الهبة والاستفادة منها يمكن أن يهدر ، وتبرز عدة محددات لهذا الانفتاح للنافذة الديمغرافية منها البصرة منها ارتفاع معدلات الخصوبة لاسيما في الريف ، وانخفاض مساهمة المرأة الشطة اقتصادياً ، وتراجع الاستثمارات ، فضلاً عن استمرار هجرة الكفاءات ، والهجرة الوافدة غير الماهرة من فئة الشباب . ويمكن توظيف واستثمار الهبة الديموغرافية كما يأتي[23] :

1- توفير بيئة تشريعية ومؤسسية لإيجاد مناخ جاذب للاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية ، لتنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية والخدمية ، فعلى الرغم من وجود قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته ، إلا أنه عند تطبيقه يصطدم بعقبات كثيرة منها موضوع يتعلق بملكية الأرض ، والتداخل ما بين المحافظات ، والوزارات والروتين مما يستوجب منح المستثمرين العديد من المزايا ، فالإعفاءات الضريبية غير كافية لوحدها لتشجيع المستثمرين ، إذ لابد من التأكيد على وجود نظام قانوني واضح ومبسط يوفر الحماية للاستثمار ويكون مدعوما بنظام قضائي متين ، كذلك ينبغي ضمان عمل المؤسسات العامة بفاعلية وكفاءة لضمان نشوء بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والتنمية بحيث يتزامن تطوير المؤسسات وإعادة هيكلتها بما يتناسب مع هذا التطور الاستثماري في التنمية الاقتصادية ، فإذا لم يوافق الكفاءة الاقتصادية ، كفاءة اجتماعية وأخرى مؤسسية فإن هذا سيؤثر سلبا في عملية التنمية .

2-تمكين السلطات المحلية وتحقيق اللامركزية على المستوى المحلي يمكن من خلالها تحقيق الكفاءة والفاعلية في إدارة الشؤون العامة المحلية ، وتقديم الخدمات من ناحية ، وضمان مشاركة المجتمعات المحلية في مسألة صنع واتخاذ القرارات المحلية من ناحية أخرى ، كما أنه من غير تطبيق اللامركزية لا يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع ، مع تنامي عدد السكان من ناحية ، وندرة أو سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية

أخرى ، فالإدارة الرشيدة تسهم في تحسين نوعية حياة المواطن بقيامها بتعزيز حكم القانون بسن التشريعات الملائمة ، وفي توزيع الموارد المالية بشكل يضمن التوازن بين الجوانب المادية والبشرية ، ويضمن كفاءة المساءلة في مجال الإنفاق وزيادة وعي الجمهور بمسائل السكان والتنمية ، وكذلك بخلق المناخ المناسب الذي يشجع على التمكين واستدامة السياسات والخطط والبرامج والمشاريع المتصلة بالسكان والتنمية من خلال :

أ– تلبية السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحاجات الناس وتطلعاتهم في مكافحة الفقر وتوفير فرص عمل .

ب– تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي لتحقيق رفاه المجتمع المحلي وتعزيز الهوية ، والانتماء المجتمعي بحيث يكون للمواطن القدرة على المشاركة بشكل فاعل .

ج–احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية له ، ويكون لكل فرد دور ورأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته ، سواء بصورة مباشرة ، أو عبر مؤسسات أو منظمات وسيطة يجيزها القانون .

د–إخضاع صانعي القرار للمساءلة .

هـ– توفر الشمولية والعدالة في القوانين والمؤسسات والممارسات التي تنظم وتحكم التفاعلات الاجتماعية ، وعد المرأة شريكاً في العملية التنموية عن طريق المشاركة وتوفير فرص العمل في المجالين الخاص .

3–تنمية الموارد البشرية : يمثل مصطلح التنمية البشرية المستدامة أهمية كبيرة وركيزة فكر تنموي في معظم الدول ، ويعد من أهم أسباب النجاح ، فهو محاور التنمية بدلا من حصر اهتمامات التنمية في الهياكل المادية والإنتاجية، إلا أن الاهتمام بالإنسان كمورد وعنصر إنتاجي والسعي لزيادة قدراته الصحية والتعليمية وتعميق مهاراته الإنتاجية ليسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، لم يحظ بالاهتمام الكافي ، بالرغم من الرغم تبني خطط التنمية في العراق لقضايا التنمية البشرية ، إلا أنها لم تتضمن رؤية مستقبلية وتوصيات تستهد الموازنة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي لضمان استدامة التنمية عن طريق السعي إلى تخفيض النمو السكاني.

4– الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المولدة لفرص العمل ، يشكل حل مشكلة البطالة إحدى أهم التحديات التنموية التي تواجه العراق ومحافظة البصرة خلال المدة القادمة نظراً للتغيرات الديموغرافية الجارية وزيادة أعداد السكان في سن العمل، إذ تعد البطالة مشكلة كبيرة في أية دولة ، لاسيما بطالة الشباب ، ومن أهم الأسباب التي تقف خلفها هو الاختلال بين خصائص قوة العمل المتوافرة ، وفرص العمل الموجودة في سوق العمل سواء كانت من حيث الكم أو النوع ، ما يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجعة لهذه المشكلة ، لاسيما وانها تتركز بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة ، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية تلحق أضراراً بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعد البطالة أحد أهم المؤشرات الدالة على خلل السياسات التنموية ومؤشرات على فشل وعدم تكامل سياسات التعليم والتأهيل والتدريب، فضلا عن عمليات الاستثمار والتكنولوجيا ومن أهم اسبابها هو تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل ، ومحدودية حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل ، وتشكل القيود على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وهيمنة الدولة على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور فاعل في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل ، فضلاً عن انخفاض جودة التعليم ونوعيته، إذ يتوجه غالبية الشباب إلى التعليم في المجالات الأكاديمية دون المجالات الفنية والمهنية التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في سوق العمل .

وتقف جملة من التحديات أمام استثمار الهبة الديموغرافية منها كالآتي :

1-عدم القدرة على استيعاب الزيادة في حجم السكان النشطين اقتصادياً ، وبالتالي قوة العمل لاسيما الداخلين الجدد إليه.

2- غياب الخطط والبرامج والاستراتيجيات الخاصة في مجال التعليم والصحة والعمل ، والتوظيف أو عدم القدرة على تنفيذها في ظل اقتصاد يبتعد الكثيرون فيه عن التوجه نحو العمل الحر وأنشاء المشروعات الخاصة ، أو العمل الميداني، وهذا يعزز الاختلال في سوق العمل كذلك في اقتصاد يتصف بالنمو غير المتوازن واختلال في هيكليته ويعاني من أزمات متكررة في الميزان التجاري ، والعجز في الموازنة ، وتزايد معدلات ماً يعني تراكم اعداد من العاطلين عن العمل لعدم قدرة قاعدة الإنتاج في الاقتصاد على استيعابهم ، واستقدام العمالة الوافدة ، إلى جانب زيادة الزخم من عرض القوى العاملة المتوقع في فترة الهبة الديموغرافية .

3-اتساع قاعدة العرض من القوى العاملة المتمثلة بالفئة العمرية (15-64 سنة) وعدم تجاوب الاستثمارات المعلن عنها والمروج لها مع ما خطط لها من تشغيل العمالة ، واستقدام رؤوس الأموال ، وتعزيز قاعدة الإنتاج ، وخط التنمية والاستراتيجيات وهذا من شانه ان يعمق الفجوة في سوق العمل ويقل من الآثار الإيجابية للتنمية المتوقعة من تلك المشاريع والاستثمارات .

4- الوضع غير المستقر في العراق بشكل عام ، فقد تأثرت ومازالت محافظة البصرة بالأحداث السياسية في الدولة من عدم الاستقرار نتيجة التظاهرات التي تحدث بين فترة وأخرى ، فضلاً عن هشاشة الاستقرار الامني لاسيما في مناطق شمال البصرة .

5- ارتفاع معدل الخصوبة ، وانخفاض المستوى التعليمي والصحي ، والمستوى الثقافي للأسرة ونظرة العديد من الأسر إلى زيادة عدد الأبناء ، وكذلك الزواج المبكر ما يؤدي إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني للفئة المعالة أي أقل من(0-14 سنة) ، واكثر من (65سنة) على حساب الفئة المعيلة (15 – 64 سنة) مما يرفع نسبة الاعالة وبالتالي انخفاض مستوى دخل الأسرة

6-الهجرة من الريف إلى المدينة ، ومن المحافظات الأخرى ، فضلاً عن استقدام العمالة الخارجية لاسيما الآسيوية لغرض الحصول على العمل والتي غالبا ما تختص بالفئات غير الماهرة والمدربة .

7-البطالة والفقر ، فتزايد الفئة العمرية (15-64سنة) يعني المزيد من الطلب على العمل ، وبما أن سوق العمل لا يستوعب الأعداد الكبيرة من السكان ضمن هذه الفئة سيؤدي الى تزايد معدلات الفقر لاسيما في الريف .

6-انخفاض العمر المتوقع عند الميلاد ، إذ يعكس العمر المتوقع عند الميلاد القدرة على عيش طويلة وصحية، ويعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي يعيشها الفرد ، وعلية فالزيادة فلي العمر المتوقع عند الميلاد يسهم في زيادة مساهمة الفرد اقتصاديا واجتماعيا ولما كانت الفرص التي تتيحها الهبة الديموغرافية ترتبط باسهام من هم في سن العمل(15سنة فاكثر) فإن زيادة العمر المتوقع عند الميلاد يسهم بدوره في زيادة مساهمة الفرد اقتصاديا واجتماعيا ، ويعد العمر المتوقع عند الميلاد احد التحديات التي تواجه التنمية لان العمر المتوقع اقل مما في الدول المتقدمة[24] ، وقد اشرنا الى ان هذا المعدل لا يزيد عن (73سنة) وهو منخفض نسبياً .

7-ضعف التأهيل والتدريب والرعاية الصحية لى فئة الشباب العاملين ، واتجاه الكثير منهم في التعليم الى التخصصات غير المهنية لعدم وجود الحوافز التشجيعية .

الاستنتاجات :

نستنتج من دراساتنا السابقة أن الهبة الديمورافية تعني الفئات العمرية من(15-64 سنة) وهي الفئة النشطة اقتصادياً التي يعول عليها في سوق العمل ، ويجب أن تكون نسبتها مرتفعة لتقليل معدل الإعالة ، وان محافظة البصرة مقبلة على الهبة الديموغرافية خلال سنوات قادمة ، بتأثير ارتفاع نسبة الفئات الصغيرة التي ستنتقل الى الفئات النشطة اقتصادياً ، ويتأثر حجم

الهبة الديموغرافية بمعدلات المواليد والوفيات والخصوبة ، والعمر المتوقع عند الميلاد ، ويمكن استثمار تلك الهبة من خلال اتباع سياسة سكانية تهدف الى خفض معدل الوفيات ، والخصوبة ، ورفع المستوى التعليمي والصحي للسكان ، وتاهيل وتدريب القوى العاملة ، وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي ، وتواجه الهبة الديموغرافية جملة من التحديات ابرزها ارتفاع معدل الوفيات والخصوبة ، وضعف التأهيل والتدريب والبطالة ، والفقر.

المقترحات :

1-توفير فرص التعليم الجيد للجميع ، كأحد أهداف التنمية المستدامة .

2-الاهتمام بنشر برامج التوعية والإرشاد الخاصة بتنظيم الأسرة لتقليل معدلات الخصوبة .

3-وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات الكفيلة بتوظيف واستثمار طاقات السكان في سن العمل .

4-تمكين المرأة في كافة المجالات وفسح المجال أمامها لاسيما المرأة الريفية .

4-تنشيط القطاع الخاص ، ومنح الفرص الاستثمارية للشركات العاملة في محافظة البصرة .

5-الاطلاع على التجارب العالمية في استثمار الهبة الديموغرافية ، وتنمية رأس المال البشري .

6-توسيع التعليم المهني ، وتنمية الأعمال الحرفية واليدوية لاسيما في الريف .

7- منح القروض لتكوين مشاريع صغيرة خاصة

8-انشاء مركز للدراسات السكانية ، وتدريس مادة السكان والتنمية في المراحل التعليمية .

الهوامش :

(1) حسين ، عيادة سعيد ، 2019 ، نحو تنمية فاعلة في العراق من أجل استثمار الهبة الديموغرافية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, المجلد 17, كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ص3–4 .

(2) الرحمة ، نهى تحسين احمد ، 2017 ، الملاءمة المكانية للتعليم الأهلي في مدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، البصرة ، ص57.

(3) الخريف ، رشود بن محمد ، وفاتن هدبيان المطيري ،2019 ، الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، محاضرة مقدمة في الجمعية السعودية للثقافة والفنون يوم الأربعاء 28 يناير ، الرياض ، ص7 .

(4) الهمالي ، محمد إبراهيم ، 2021 ، النافذة الديموغرافية الليبية دراسة في فرص الظهور والاستفادة منها ، المجلة الليبية العالمية ، العدد 51 ، كلية التربية ، جامعة بنغازي ، بنغتازي ، ص6 .

(5) محمود ، محمد عبد الرحمن صالح ،2015 ، الهبة الديموغرافية وهدر راس المال البشري في مصر دراسة تحليلية لتحديات التنمية ، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، م3 ، العدد 12 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، القاهرة ، ص55 .

(6) العبادي ، سلام عبد علي ، و آمال عز الدين رشيد ، 2017 ، سياسات التنمية الوطنية ، واستثمار الهبة الديموغرافية ، مجلة الآداب ، ملحق العدد 211 ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، بغداد، ص361 .

(7) السعدي ، عباس فاضل ، 2015 ، أبحاث في التنمية المكانية والسكان في العراق ، بغداد ، ص15 .

(8) منصور ، سحر ، وفاطمة أبو الحديد ،2011 ، الأبعاد الاجتماعية لتنمية الظهير الصحراوي ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد 30 ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ص258 .

(9) شبل ، فؤاد ، 2021 ، التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها ، وكالة الصحافة العربية ، القاهرة ، ص6 .

(10) إبراهيم ، نعمة الله نجيب ،2000 ، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ص4 .

(11) البياتي ، فارس رشيد ،2008 ، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، عمان ، ص62 .

(12) الركابي ، ساجد أحميد عبل ، 2020 ، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ص95 .

(13)الموسوعة الحرة ، تنمية اقتصادية ، https://ar.wikipedia.org/wiki/

(14) حمزة ، مروة ، ما مفهوم التنمية الاقتصادية ، 2021/2/20 ، https://sotor.com

(15) محمد ، علي عامر ، ، 2018 ، دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، بعقوبة ، ص14-15 .

(16) محمد ، علي عامر ، المصدر نفسه ، ص16 .

(17) البنك الدولي ،2001 ، التنمية الاقتصادية المحلية، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية ، واشنطن ،ص1 .

(18)جماز ، طارق علي ، ن2011 ، ظرات وتأملات في التنمية الاقتصادية والبشرية ، مكتبة الاقتصاد ، القاهرة ، ص11 .

(19) الهمالي ، محمد إبراهيم ، مصدر سابق ، ص19 .

(20)م محمود ، حمد عبد الرحمن صالح ، مصدر سابق ، ص50 .

(21) الأمم المتحدة ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ،2012 ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، نيويورك ، ص77 .

(22)الأمم المتحدة ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ،المصدر نفسه ، ص 77-78 .

(23)عيادة سعيد حسين ، مصدر سابق ، ص17-20 .

(24) الحضري ، يسين عبد الله ، وحلو عبد العاطي محمد ، ، 2018 الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد52، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، الأحساء ، ص129 .

قائمة المراجع والمصادر:

(1) إبراهيم ، نعمة الله نجيب ،2000 ، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية .

(2) الأمم المتحدة ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، 2012 التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، نيويورك .

(3) البنك الدولي ، 2001 ، التنمية الاقتصادية المحلية، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية ، واشنطن .

(4) البياتي ، فارس رشيد ،2008 ، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، عمان .

(5)جماز طارق علي ، 2011 ، نظرات وتأملات في التنمية الاقتصادية والبشرية ، مكتبة الاقتصاد ، القاهرة ، ISBN: 9789774311646 .

(6) جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، 2020 ، خريطة العراق الإدارية ، بغداد .

(7) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إسقاطات السكان حسب المحافظة والعمر2010-2020، بغداد .

(8) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014 بغداد .

(9) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، أهداف التنمية المستدامة ، 2019 بغداد .

(10) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2018-2019 ، بغداد .

(11) جمهورية العراق ، وزارة الصحة والبيئة ، التقرير الإحصائي السنوي 2010-2020 ، بغداد .

(12) جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، دائرة الصحة في محافظة البصرة ، قسم التخطيط والموارد البشرية ، شعبة الأحصاء الحياتي ، إحصاءات الولادات والوفيات 2010-2020 ، بغداد .

(13) حسين ، عيادة سعيد ، 2019 ، نحو تنمية فاعلة في العراق من أجل استثمار الهبة الديموغرافية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, المجلد 17, كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .

(14) الحضري ، يسين عبد الله ، وحلو عبد العاطي محمد ،2018 ، الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد52، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، الأحساء .

(15) حمزة ، مروة ، ما مفهوم التنمية الاقتصادية ، 2021/2/20 ، https://sotor.com

(16) الخريف ، رشود بن محمد ، وفاتن هديبان المطيري ، 2019 ، الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، محاضرة مقدمة في الجمعية السعودية للثقافة والفنون يوم الأربعاء 28 يناير ، الرياض .

(17) الرحمة ، نهى تحسين احمد ، 2017 ، الملاءمة المكانية للتعليم الأهلي في مدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، البصرة.

(18) الركابي ، ساجد أحميد عبل ، 2020 ، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين .

(19) السعدي ، عباس فاضل ، 2015 ، أبحاث في التنمية المكانية والسكان في العراق ، بغداد.

(20) شبل ، فؤاد ،2021، التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها ، وكالة الصحافة العربية ، القاهرة .

(21) العبادي ، سلام عبد علي ، و آمال عز الدين رشيد ، 2017 ، سياسات التنمية الوطنية ، واستثمار الهبة الديموغرافية ، مجلة الآداب ، ملحق العدد 211 ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، بعداد .

(22) كيطان ، سجى حمزة كامل ، 2021 ، الأبعاد الجغرافية السياسية لظاهرة البطالة وتأثيرها على الأمن الوطني في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، الحلة ، بحث غير منشور .

(23) محمد ، علي عامر ، 2018 ، دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، بعقوبة ، بحث غير منشور.

(24) محمود ، محمد عبد الرحمن صالح ، 2015 ، الهبة الديموغرافية وهدر راس المال البشري في مصر ، دراسة تحليلية لتحديات التنمية ، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 12 ، المجلد 3 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، القاهرة.

(25) منصور ، سحر ، وفاطمة أبو الحديد ،، 2011 ، الأبعاد الاجتماعية لتنمية الظهير الصحراوي ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد 30 ، جامعة عين شمس، القاهرة .

(26)الموسوعة الحرة ، تنمية اقتصادية ، https://ar.wikipedia.org/wiki/

(27) الهمالي ، محمد إبراهيم ،2021 النافذة الديموغرافية الليبية دراسة في فرص الظهور والاستفادة منها ، المجلة الليبية العالمية، العدد 51 ، كلية التربية ، جامعة بنغازي ، بنغازي.

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

(1) 'iibrahim , niemat allah najib ,2000 , 'asas eilm aliaiqtisadi, muasasat shabab aljamieati, al'iiskandaria .
(2) al'umam almutahidat , sunduq al'umam almutahidat lilsukaan , 2012 altaqrir alwataniu althaani hawl halat alsukaan fi 'iitar tawsiat almutamar alduwalii lilsukaan waltanmiat wal'ahdaf al'iinmayiyat lil'alfiat , niuyurk .
(3) albank alduwaliu , 2001 , altanmiat alaiqtisadiat almahaliyatu, wahdat altanmiat alaiqtisadiat almahaliyat , washintun .
(4) albayati , faris rashid ,2008 , altanmiat alaiqtisadiat syasyaan fi alwatan alearabii, 'utruhat dukturah , kuliyat al'iidarat walaiqtisadi, al'akadimiat alearabiat almaftuhat fi aldanimark , eamaan .
(5)jimaz tariq ealiin , 2011 , nazarat wata'amulat fi altanmiat aliaqtisadiat walbashariat , maktabat aliaqtisad , alqahirat , ISBN: 9789774311646 .
(6) jumhuriat aleiraq , wizarat almawarid almayiyat , alhayyat aleamat lilmisahat , 2020 , kharitat aleiraq al'iidariat , baghdad .
(7) jumhuriat aleiraq , wizarat altakhtit , aljihaz almarkaziu lil'iihsa' , 'iisqatat alsukaan hasab almuhafazat waleumra2010-2020, baghdad .
(8) jumhuriat aleiraq , wizarat altakhtit , aljihaz almarkaziu lil'iihsa' , altaqrir alwataniu liltanmiat albashariat 2014 baghdad .
(9) jumhuriat aleiraq , wizarat altakhtit , qism 'iihsa'at altanmiat albashariat , 'ahdaf altanmiat almustadamat , 2019 baghdad .
(10) jumhuriat aleiraq , wizarat altakhtit , aljihaz almarkaziu lil'iihsa' , almajmueat al'iihsayiyat alsanawiat 2018-2019 , baghdad .
(11) jumhuriat aleiraq , wizarat alsihat walbiyat , altaqrir al'iihsayiyu alsanawiu 2010-2020 , baghdad .
(12) jumhuriat aleiraq , wizarat alsihat , dayirat alsihat fi muhafazat albasrat , qism altakhtit walmawarid albashariat , shuebat al'ahsa' alhayatii , 'iihsa'at alwiladat walwafyat 2010-2020 , baghdad .
13) husayn , eiadat saeid , 2019 , nahw tanmiat faeilat fi aleiraq min 'ajl aistithmar alhibat aldiymughrafiat , almajalat aleiraqiat lileulum alaiqtisadiati, almujalad 17, kuliyat al'iidarat walaiqtisad , aljamieat almustansiriat , baghdad .
(14) alhadari , yusin eabd allah , wahulw eabd aleati muhamad ,2018 , alhibat aldiymughrafiat fi almamlakat alearabiat alsaeudiat alfuras waltahadiyat , majalat aleulum al'iinsaniat walaijtimaeiat , aleudadi52, kuliyat alsharieat waldirasat al'iislamiat , al'ahsa' . (15) hamzat , marwat , ma mafhum altanmiat aliaqtisadiat , 20/2/2021 , https://sotor.com (16) alkharif , rushud bin muhamad , wafatin hudiban almutayri , 2019 , alhibat aldiymughrafiat fi almamlakat alearabiat alsaeudiat waineikasatuha aldiymughrafiat walaiqtisadiat walaijtimaeiat , muhadarat muqadimat fi aljameiat alsaeudiat lilthaqafat walfunun yawm al'arbiea' 28 yanayir , alriyad .
(17) alrahmat , nahaa tahsin ahmad , 2017 , almula'amat almakaniat liltaelim al'ahlii fi madinat albasrat , risalat majistir , kilit altarbit lileulum al'iinsaniat , jaamaet albasrat , albasra.

(18) alrikabi , sajid 'ahmid eabal , 2020 , altanmiat almustadamat wamuajahat talawuth albiyat wataghayur almunakh , almarkaz aldiymuqratiu alearabiu lildirasat alastiratijiat walsiyasiat walaiqtisadiat , barlin .
(19) alsaedi , eabaas fadil , 2015 , 'abhath fi altanmiat almakaniat walsukaan fi aleiraq , baghdadu.
(20) shibl , fuaad ,2021, altanmiat alaiqtisadiat 'usulaha waqawaeidaha , wikalat alsahafat alearabiati, alqahira .
(21) aleabaadi , salam eabd eali , w amal eiz aldiyn rashid , 2017 , siasat altanmiat alwataniat , waistithmar alhibat aldiymughrafiat , majalat aladab , mulhaq aleadad 211 , kuliyat aladab , jamieat baghdad, bieidad .
(22) kaytan , sijaa hamzat kamil , 2021 , al'abead aljughrafiat alsiyasiat lizahirat albitalat watathiriha ealaa al'amn alwatanii fi aleiraq , risalat majistir , kuliyat altarbiat lileulum al'iinsaniat , jamieat babil , alhilat , bukhath ghayr manshur .
(23) muhamad , eali eamir , 2018 , dawr alaistithmar al'ajnabii fi tahqiq altanmiat alaiqtisadiat , kuliyat alqanun waleulum alsiyasiat , jamieat dyalaa , baequbat , bahth ghayr manshur.
(24) mahmud , muhamad eabd alrahman salih , 2015 , alhibat aldiymughrafiat wahadr ras almal albashariu fi misr , dirasat tahliliat litahadiyat altanmiat , majalat eumran lileulum alaijtimaeiat wal'iinsaniat , aleadad 12 , almujalad 3 , almarkaz alearabii lil'abhath wadirasat alsiyasat , alqahirati.
(25) mansur , sahar , wafatimat 'abu alhadid ,, 2011 , al'abead alaijtimaeiat litanmiat alzahir alsahrawii , majalat buhuth alsharq al'awsat , aleadad 30 , jamieat eayn shams, alqahira .
(26)almawsueat alhurat , tanmiat aqtisadiat , https://ar.wikipedia.org/wiki/
(27) alhimali , muhamad 'iibrahim ,2021 alnaafidhat aldiymughrafiat alliybiat dirasat fi furas alzuhur walaistifadat minha , almajalat alliybiat alealamiat , aleadad 51 , kuliyat altarbiat , jamieat banghazi , binghazi.

OPEN ACCESS
creative commons
V .4.0

JOURNAL INDEXING

مَجَلَّةُ اَلتُّرَاثْ

AL TVRATH Journal (ALTJ)

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والإجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies

Multidisciplinary, Multilingual.

LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934 **ISSN: 2253-0339** **E-ISSN: 2602-6813**